مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 04 العدد 02– ديسمبر2021

الآثار الاقتصادية لظاهرة التسول في العراق وطرق معالجتها

The economic effects of the beggary phenomenon in Iraq and ways to address it

أبو تراب تغريد قاسم محمد

جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي tagreedabutrab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/27 تاريخ القبول: 2021/11/01

ملخص:

تعد ظاهرة التسول من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي عرفتها المجتمعات منذ أقدم العصور وصولا إلى وقتنا الحاضر، وهذه الظاهرة تنتشر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلا أن معدلاتها ترتفع في الدول النامية وذلك لظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي فيها ومن هذه الدول العربية والإسلامية، وأصبحت منتشرة بشكل يخيف إذا لم تفعل القوانين الصارمة لمكافحتها. وتعد ظاهرة التسول في العراق من الظواهر المعقدة والمتشابكة بسبب تزايد أعداد المتسولين وتنوع طرقهم وأشكال التسول فمنهم المحترفون ومنهم المؤقتين دخلوا لغاية معينة أو لموسم محدد. ومن الأسباب التي زادت من انتشار هذه الظاهرة في العراق هو تردي الأوضاع الأمنية فضلا عن الهجرة التي حصلت بين المحافظات وسوء الأوضاع الاقتصادية وقلة الثقافة والتوعية الاجتماعية بخطورة هذه الظاهرة، وعليه فقد خرجت الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها (برزت ظاهرة التسول في العراق منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وزادت اتساعا وصولا إلى يومنا هذا وقد تفاعلت الظروف الاقتصادية الصعبة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض حينها على البلاد ونقص العوائد النفطية على ازدياد أعداد المتسولين في العراق وأيضا ما تبعها بعد عام (2003) من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية)، كما أوصت الدراسة (العمل الجاد في مكافحة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص للعمل حتى يتوفر الاستقرار المادي لكافة أفراد المجتمع وخاصة العوائل الفقيرة والمتعففة , والعمل على معالجة مشكلة التفكك الأسري والحد من حالات الطلاق).

كلمات مفتاحية: التسول، ظاهرة، أثار اقتصادية واجتماعية.

تصنيف JEL: XN2، XN1.

Abstract ;

The phenomenon of beggary is one of the dangerous social and economic phenomena that societies have known since ancient times until the present time. This phenomenon is widespread in developed and developing countries alike, but its rates rise in developing countries due to the conditions of economic and social backwardness in them and from these Arab and Islamic countries, and it has become widespread. In a frightening way if strict laws are not taken to combat it. The phenomenon of beggary in Iraq is a complex and intertwined phenomenon due to the increasing number of beggars and the diversity of their methods and forms of begging, some of them are professionals and some of them are temporary ones who entered for a specific purpose or for a specific season. Among the reasons that increased the spread of this phenomenon in Iraq is the deterioration of the security situation as well as the migration that took place between the governorates, the poor economic conditions and the lack of culture and social awareness of the danger of this phenomenon. The last century has expanded and expanded to the present day, and the difficult economic conditions, due to the economic blockade imposed at that time on the country and the lack of oil revenues, interacted with the increase in the number of beggars in Iraq, as well as the political, economic, social and security events that followed after (2003), as recommended by the study (Work Seriously in combating poverty and unemployment by creating job opportunities so that financial stability is available for all members of society, especially poor and needy families, and working to address the problem of family disintegration and reduce divorce cases .

Keywords : Begging, phenomenon, economic and social effects

Jel Classification Codes : **XN2 ،XN1 .**

1. مقدمة

انتشرت ظاهرة التسول وعدت من الظواهر الاجتماعية المرضية التي عرفتها المجتمعات البشرية على مدى الأزمنة وحتى وقتنا الحاضر وذات أبعاد وأثار اقتصادية خطيرة على الاقتصادات ومنها الاقتصاد العراقي. وأخذت هذه الظاهرة بالاتساع في العراق على الرغم من القوانين الموضوعة لمكافحة التسول حتى أصبح المتسولون يبتكرون أساليب جديدة للتسول. وبين المعنيين إن التسول في العراق من الظواهر الأكثر تعقيدا وتشابكا بسبب كثرة المتسولين وتعدد طرق وأشكال التسول، فضلا عن تردي الأوضاع الأمنية في البلاد، وسوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر والتي أدت بدورها إلى كثرة حالات الطلاق والمشاكل الاجتماعية والتفكك الأسري، وأيضا ظهور أوضاع ومشاكل خطيرة منها الإدمان على المخدرات التي تدفع بمتعاطيها الحصول على الأموال بشتى السبل ومنها التسول لشراء هذه السموم. لذا تناولت الباحثة هذه الظاهرة إلا إنها تحددت بسنوات قليلة وذلك لصعوبة الحصول عليها من الجهات الرسمية لمساسها بشكل البلد وسمعته. ووفقا للمنهجية التالية:

1.1: مشكلة البحث: أصبحت مشكلة التسول منتشرة في مجتمعاتنا ومنها العراق بأساليبها وأشكالها المختلفة إذ أن لظاهرة التسول أبعادا عديدة ومتنوعة ولها ارتباط بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وأيضا الأخلاقية وان هذه الدراسة حاولت فيها الباحثة تشخيص الأسباب والعوامل الدافعة التي كانت وراء انتشار التسول وتزايد أعداد المتسولين والتعرف على الآثار المترتبة عليها وما هي الحلول والمعالجات المقترحة للحد من انتشارها.

2.1: فرضية البحث: قام البحث على الفرضية التالية:

"تعد ظاهرة التسول من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية من الواجب التصدي لها ومكافحتها، وان التسول في العراق ظاهرة لها أبعاد أخرى مترابطة ومتشابكة لابد من وضع الحلول والمعالجات المناسبة للحد منها، لكن هل إن الدولة ستأخذ بها أم لا ؟ ".

3.1: هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وأثارها وأيضا موقف الجهات المعنية من حكومات وهيئات ومؤسسات ومنظمات من هذه المشكلة وما هي الإجراءات والمعالجات للوقاية والحد منها.

4.1: أهمية البحث: تأتي أهمية البحث كونه إضافة قد تكون جديدة في موضوع مهم وحيوي يعاني منه المجتمع العراقي، كما تكمن أهميتها في الكشف عن هذه الظاهرة الاخذة بالتزايد والانتشار خاصة في الوقت الحاضر لما خلفته السياسات المتعنتة للنظام البائد وضعف النظام القائم.

2. دراسة لظاهرة التسول

1.2 التطور التاريخي لظاهرة التسول

تعد ظاهرة التسول من الظواهر المعروفة في جميع أنحاء العالم المتقدم منه والنامي إلا أنها تختلف في طبيعتها وأنماطها واليات تشكلها واستمرارها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، كما تعد كونها ظاهرة قديمة وجدت منذ تكوين المجتمعات الإنسانية على سطح البسيطة، فضلا على إنها ترتبط بظروف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تحدث في المجتمعات بين وقت وأخر. ونظرا لوجودها التاريخي القديم فإنها أعطيت لها المجتمعات القديمة خاصة في العصور الوسطى الشرعية في مزاولتها كمهنة واعتبروها حرفة ونظام اجتماعي معترف به، وفيها يتم تسجيل الأفراد بشكل رسمي كونهم ممارسون لهذه المهنة ويعطون البيوت والمعاش ويمنحون شارات للتعرف عليهم لتميزهم عن ممارسي المهن الأخرى. واستمرت إلى زمن عصر النهضة الأوربية إذ اعترفت به العديد من الحكومات كما كان سائدا في (اسبانيا, والمكسيك) لعجز الحكومات القائمة حينها عن منحهم وظائف أخرى تضمن بقائهم **(عبد المتعال ,1964, ص27)**. فالتسول بذلك لم يكن جريمة يعاقب عليها القانون وإنما هو أسلوب شرعي للحياة يحترفه بعض الأفراد مدعوم من السلطات والحكومات التي تخول لهم ممارسته بكل حرية. وبذلك سار المتسولون وعلى مدى حقب التاريخ الكثيرة بتغييرات متعددة، إذ ساعدت هذه التغييرات في اظهار الملامح الخاصة للممتهنين لهذه الظاهرة، حيث اتخذت أشكالا متعددة بين الهلامية المشتتة والفوضوية والمنظمة وبين التسول الصريح في ممارسة بعض الأنشطة الهامشية وبين التمرد والعصيان، وبين التسول الاضطراري والذي ينجم عن الفقر والبطالة والفاقة وصولا إلى التسول الإجباري بفعل ضغوط أسرية قوية جدا. واستمرت هذه الظاهرة حتى العصر الحديث متأثرة بكل إشكال الظاهرة وتطوراتها بفعل ما تمر به المجتمعات من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية **(د. علام , 2002 , ص15-20)**. إلا أن العصر الحديث اختلف عن العصور التي سبقته برفضه لهذه الظاهرة واعتبرها نوع من الجرائم التي يجب إن يوجد لها مسوغ قانوني وتشريعي يحد من تواجدها وانتشارها إذ يرونها تشكل تهديدا على الأمن والتعايش الاجتماعي واعتبروها ظاهرة سلبية وانتشارها يعد انحرافا عن السلوك القويم وخروجا عن العادات والتقاليد والقيم السائدة في أي مجتمع , كما أنها تؤثر بشكل كبير وفعال على الحياة الاقتصادية وحركتها حيث يعيش العديد منهم عالة على أفراد المجتمع مما يعدون عائقا أمام حركة النمو الاقتصادي والتطور المنشود .ورأى أيضا المختصون أن لهذه الظاهرة ومن يمتهنها أبعادا اجتماعية ومادية إذ يتمثل البعد الاجتماعي في امتهان التسول واعتباره مهنه

يسترزقون منها , في حين يتضح البعد المادي في مشكلة الفقر التي لا يمكن حلها بامتهان التسول. فيتضح مما تقدم إن المتسولين يعيشون مشاكل اقتصادية مثل البطالة والفقر والدخل المنخفض والسكن العشوائي غير المناسب ومشاكل اجتماعية مثل التفكك الأسري والذي في الغالب يشجعهم على ارتكاب الجرائم الخطرة مثل تجارة المخدرات وإدمان الكحول، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن التكاليف السنوية المرتفعة لمتابعة المتسولين والقبض عليهم بنحو (218955) دولارا سنويا **(د. شلهوب، 2013، ص248)**. لهذا فهي ظاهرة بحاجة إلى تكثيف الجهود لمكافحتها من خلال التشريعات القانونية والتوعية بوسائل الإعلام المختلفة ومعالجة الفقر والبطالة وانخفاض الدخل ....الخ.

2.2 **مفهوم التسول وأنواعه:** ظهرت العديد من التعاريف لمفهوم التسول في الكثير من الدراسات والكتب المعروفة، كما جاء هذا المفهوم في كتب الفقه أيضا بشكل صريح، فضلا عن ذلك تبين أن لهذه الظاهرة أنواعا متعددة سنأتي عليا لاحقا.

أ-مفهوم التسول: يعد التسول صورة من صور التشرد وهو ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية عالمية سلبية الهدف منها استعطاف واستجداء عطف الآخرين بشتى أنواع السبل وبمختلف الطرق وقد ازدادت نسبة المتسولين في دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية والإسلامية على الرغم من القوانين الصادرة لمكافحة هذه الظاهرة ومن يمتهنها. لذا لم يكن هنالك تعريف صريح لمفهوم التسول خاصة في كتب الفقه لما لها من أكثر من مدلول وقد عرفت في العرف الإسلامي باسم السؤال وهو:_طلب صدقات الناس ومنه (السائل) وهو الذي يطلب لنفسه صدقات الناس " **(بدري , 1982 , ص37)**. في حين عرفته الكتب والدراسات اليوم بأنه "طلب الصدقة من الأفراد في الطرق العامة ويعتبر في بعض البلاد جنحة يعاقب عليها إذا كان المتسول صحيح البدن أو إذا كان التسول فيه إجبار للمتصدق، ويكون محظورا أيضا حيث توجد مؤسسات خيرية " **(القلعجي والقنيبي، 1988، ص238)**. كما عرف في دراسات حديثة بأنه " طلب المساعدة من الآخرين في الطريق والأماكن العامة باستعمال وسائل وحيل مختلفة لخداع الآخرين واستدرار عطفهم وشفقتهم وذلك للحصول على المال أو منفعة " **(د. شلهوب،** 2013، **ص253)**. في حين عرف بمصادر أخرى على انه " طلب المال أو الطعام أو المبيت من عموم الناس باستجداء عطفهم وكرمهم أما بعاهات أو بسوء حال أو بالأطفال، بغض النظر عن صدق المتسولين أو كذبهم، وهي ظاهرة أوضح أشكالها تواجد المتسولين على جنبات الطرق والأماكن العامة أو يلجأ بعض المتسولين إلى عرض خدماتهم التي لا حاجة لها مثل مسح زجاج السيارات أو بيع السيارات أو حمل أكياس أو بيع

الورد أو بكلمات معينة لاستدراج عطف الناس وكرمهم " **(منتديات الإصلاح التربوي العام، 2009، ص1)**. وهذا نزر يسير من التعاريف التي وضعت لفهم مصطلح التسول وما يعنيه، ولغرض تسليط الضوء أكثر على هذه الظاهرة الخطيرة لابد من التعرف على معرفة أنواع التسول.

ب-أنواع التسول: هنالك العديد من أنواع التسول ظهرت في المجتمعات ومنها الأتي **(السروجي, 1992, ص114, د. شلهوب, 2013 , ص255-256)**:

$-التسول الظاهر: وهو التسول الصريح المعلن، أي مد يد التسول للناس مستجديا عطفهم.

$-التسول غير الظاهر: وهو التسول المستتر وراء عرض أشياء أو خدمات رمزية مثل مسح زجاج السيارات وبيع بعض البضائع الرخيصة عبر الشارع وغير ذلك.

$-التسول العارض: ويقصد به التسول الوقتي لعوز طارئ كما في حالات الطرد من الأسرة أو ضال الطريق أو فقدان النقود في السفر.

$-التسول الموسمي: أي التسول المرتبط بمواسم الأعياد والمناسبات كشهر رمضان أو الأعياد الدينية

$-التسول الاختياري: ويقصد به التسول الاحترافي والجري وراء الكسب السريع.

$-تسول الشخص القادر: وهو تسول الشخص الذي يستطيع العمل لكنه يفضل التسول وعند القبض عليه يحاكم.

$-تسول الشخص غير القادر: ويعني تسول الشخص المريض أو المتخلف عقليا أو العاجز وعند القبض عليه يودع في دور الرعاية الاجتماعية.

$-تسول الجانح: إذ يكون التسول مصاحبا للجنوح والإجرام، بحيث تكون إلى جانب التسول السرقة فستار التسول يسهل مهنة السرقة.

2.3: العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة التسول: حددت مجموعة من العوامل التي تؤثر في انتشار ظاهرة التسول ومنها ما يلي:

أ-المؤثرات الاقتصادية: ترتكز الأسرة في بنائها واستقرارها على العامل الاقتصادي الذي يوفر الحاجات المنزلية وباقي متطلبات الحياة الضرورية مما يخلق ويساهم في بناء أسرة سليمة متوازنة لها حيزها الاجتماعي، لهذا نجد إن الأسرة ذات الدخول المرتفعة تختلف بالأنفاق عن الأسر ذات الدخول الواطئة وحسب طبيعة احتياجات وضروريات كل منهما كما نلاحظ أيضا إن إنفاق المجتمعات المتحضرة يكون أكثر مما هو موجود في المجتمعات المتخلفة أو النامية التي تتأثر كثيرا بالقيم والعادات المتأصلة في مجتمعاتها , حيث ذكر احد المعنيين عن ذلك " إن بعض السمات

الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية المترابطة والمقترنة ببعض المعتقدات والقيم تفضي إلى منظومة ثقافية يتميز بها الفقراء, وان هذه المنظومة تعمل على إحباط الدافع إلى العمل والتغيير إذ أنها تنتقل في المجتمع وتبقى عبر الأجيال, أما المناهضون لهذا الرأي فيقولون أن الفقراء لديهم الدافع وهم في واقع الأمر يحاولون تحسين أوضاعهم , وان تفسير الفقر يكمن في غياب الفرصة وغياب البيئة المساعدة على ذلك" **(الدباغ, بدون, ص3)** . لذلك نجد أن المتسولين هم من العوائل الفقيرة التي تعاني من شحة المورد والصعوبة في الأنفاق لذا فأنها تسعى إلى أيجاد نسبة من الزيادة في موردها لتصحيح وإنعاش وضعها الاقتصادي حتى ولو كان ذلك بشكل بسيط جدا, ومن أهم المؤثرات الاقتصادية التي ساعدت في انتشار ظاهرة التسول ما يأتي:

@-الفقر: يعد الفقر من بين أهم عوامل الانتشار لظاهرة التسول بالمجتمعات خاصة في مجتمعاتنا النامية إذ يشترك الفقر والتسول بصفة هامة وهي أن كلاهما يعنيان العوز المادي, وقد عرف الفقر بأنه "عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية " **(الدباغ , بدون , ص35)** . لذا فأن الفقر يعتبر من المشاكل المعقدة وذات التأثير المتعدد الجوانب, وهذا العامل له العديد من الأشكال والأساليب التي يصعب معها المعالجة بالصورة الصحيحة ولمعرفة مستويات الفقر في أي دولة في العالم لابد من معرفة حساب خط الفقر الذي يمثل الحد الأقصى لمستوى المعيشة والتي بعدها يعتبر الفرد فقيرا ويمكن حسابه بالفرد الذي لا يحصل على اقل من نصف حصة الفرد من الدخل القومي . فخط الفقر هو مؤشر عام عن مستوى المعيشة لبلد ما مقارنة بمستوى معيشة بلد اخر, كما أظهرت الدراسات العديدة لهذا العامل الصعوبات التي تعترض معالجة الخلل في تدني مستويات المعيشة عند الأفراد والأسرة في أي مجتمع لاختلاف أنواعه في كل مجتمع عن أخر ومن أهم أنواع الفقر ما يلي **(الدباغ , بدون , ص4)** :

الفقر المدقع (الشديد): ويعني توفر الحد الأدنى للاستهلاك أو الأنفاق الكفيل بتلبية الحاجات الغذائية اللازمة للحياة.

الفقر المدقع: وهو مستوى الاستهلاك أو الأنفاق العام اللازم لتوفير نظام غذائي ملائم بالإضافة إلى الحاجات الأساسية للحياة.

الفقر النسبي: هو معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي, ويستخدم أساسا في قياس درجة التفاوت وأعادته فيما يتعلق بالدول الأكثر تقدما .

@-درجة الحرمان: الحرمان هو المعاناة من نقص الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها أو فقدانها كليا مع ضرورتها الملحة لإدامة الحياة البشرية وتختلف ما بين مجتمع وأخر والفترة الزمنية

وأيضا تبعا للتطورات الحضارية. فوجد تبعا لذلك ثلاثة مستويات للحرمان من حيث نسب الحرمان فيها (**العزواي, www.radiodijla.com**) :(ميادين ذات نسب حرمان عالية تزيد عن 50%) .(ميادين ذات نسب حرمان متوسطة تتراوح مابين (30% – 50%) .(ميادين ذات نسب حرمان منخفضة تصل إلى (30%) فقط) .

@–البطالة: تعد البطالة من أهم الأسباب المؤدية للتسول خاصة وأن التسول يمتاز بصفة السهولة والاريح للمتسول على إن يعمل في مجالات عمل شاقة ومجهدة لذا فهو يلقي بالذنب على البطالة بأنها السبب وبالمقابل أيضا هو غير راغب بالعمل أن وجد. وتقسم البطالة إلى أنواع متعددة منها البطالة المستترة والبطالة الموسمية والبطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية والبطالة المقنعة والتي بجميعها تؤدي إلى الانخفاض الحاد في دخل الفرد مما يجعله يختار التسول لمواجهة متطلبات الحيات **(د. غانم, 2000 , ص1–10)**. وهذه الأشكال من البطالة قائمة في غالبية دول العالم, ألا أن تشخيصها بشكل واضح في دول العالم المختلفة وترجع أسباب البطالة إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وكساده في نواحيه المختلفة , والاستغناء عن القوى العاملة الاحتياطية التي يحتفظ بها في مواجهة الطوارئ الناجمة عن تقلبات الإنتاج في بعض الصناعات وكذلك حدوث تغيير في طرق الإنتاج والأنظمة المتبعة , فضلا عن طبيعة النظام السياسي القائم ومقدار الدخل القومي وإمكانية الخبراء المعنيين وقدرتهم على أتحاذ القرارات وغير ذلك **(الدباغ , بدون , ص30–45, إسماعيل , 2013 , ص184)** .

@–مستوى دخل الفرد : وهو نسبة حصة دخل الفرد من الدخل القومي ,ويعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة في تحديد مستوى المعيشة للفرد في أي دولة وخلال فترة زمنية معينة ومحددة بشكل إحصائي , وتبعا لذلك اختلفت مستويات الدخل للأفراد داخل المجتمع الواحد وما بين مجتمعات الدول المختلفة فنجد مثلا مستويات الدخول الفردية في دول الخليج العربي وبعض الدول النفطية وأيضا بعض الدول الأوربية مرتفعة مقابل مستويات من الدخول المتفاوتة في دول أخرى كالعراق وغيره مع وجود مستويات من الدخول المنخفضة جدا كما هو الحال في السودان ويعود سبب ذلك إلى طبيعة الأنظمة السياسية القائمة وشكل النظام الاقتصادي وسياسته وقوة مراكز القرار المعنية وفاعلية التخطيط والتنفيذ ومدى انتشار الفساد المالي والإداري والذي تسبب بشكل او بآخر في هدر الأموال المخصصة لنمو وتطوير الاقتصاد المعني ولتلافي تدني مستويات الدخول الفردية يقوم على تطوير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة وخاصة البشرية منها. ومن ثم أعادة توزيع الدخل القومي بفروقات نسبية معقولة وكما حصل في

الكثير من دول العالم مثل الصين وكوريا واليابان وغيرها **(الدباغ, بدون, ص39-40)**. هنالك العديد من المؤثرات الاجتماعية التي تساهم في انتشار ظاهرة التسول في المجتمعات المختلفة , إذ تمثل هذه المؤثرات قرارات تجاه أي ظاهرة أو سلوك تتبناه مجموعة من الأفراد ينطوي على نمطا مغايرا لما متعارف عليه , وبما ان التسول هو ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأساس ألا إن أصبح هنالك خلطا بينها وبين الفقر حتى أضاعت القناعة بأن معالجة الفقر يعني القضاء على التسول , حتى انعكس ذلك على المفهوم الدولي في اعترافه بوجود ظاهرة الفقر وتنكره لظاهرة التسول وعم الالتفات الانتباه لمعالجتها باعتبارها جزءا من معالجة الفقر ومن أهم المؤثرات الاجتماعية التي تسهم في انتشار التسول ما يلي **(جريدة العرب القطرية , 2012 , ص3-4, الدباغ , بدون , ص42)**:

&-الإدمان: وهذا يؤدي إلى حالة من العوز تدفع إلى محاولة الحصول على المال اللازم لشراء المخدر ولا يكفي دخلهم لذلك فيتسولون لتغطية احتياجاتهم المالية للحصول على المخدر.

&-الضعف الأخلاقي: ويلاحظ في حالات كثيرة من العمل غير الشرعي للمتسولات اللاتي يهربن من أهاليهن، وأيضا حالات العوق والمروق من السلطة الأبوية لدى صغار السن وتخلي الإباء عن الأبناء والأبناء عن الإباء المسنين مما يدفعهم إلى التسول.

&-الكوارث الاجتماعية العنيفة: إذ أن الظروف الاجتماعية الضاغطة وكوارث المجاعات التي تفقد الإنسان ممتلكاته او مصدر رزقه مما يدفعه للتسول.

&-ضعف الرقابة الأسرية: وتعني ترك الأولاد من غير محاسبة ومراقبة في اختيارهم لأصدقائهم وأيضا لتصرفاتهم غير الرشيدة خاصة في سني المراهقة مما يشجع الكثير منهم على امتهان التسول لتلبية احتياجاته المتزايدة.

&-التفكك الأسري: وهو من أهم المؤثرات التي تساعد على انتشار ظاهرة التسول حيث أن تصدع البناء الأسري وتدهور الوضع الاقتصادي الذي يودي بالأولاد وخاصة الأطفال منهم إلى التشرد والتسول.

&-ضعف دور الدولة: ويكون ذلك من خلال عدم توفيرها للملاجئ لإيواء الأيتام ودور الرعاية الاجتماعية للنزلاء من المسنين والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة والدور الخاصة لإيواء المعنفات من النساء.

&-تشجيع الناس: ويظهر ذلك بشكل جلي من خلال إعطائهم المال لهولاء المتسولين من باب التصدق وعمل البر.

&-ضعف التشريعات الدولية: إذ أصدرت المنظمات الدولية العديد من القوانين والمعاهدات والمواثيق الخاصة بمعالجة الفقر لجميع أنحاء العالم وخاصة في الدول المتخلفة إلا أن تشريعاتها لم تمس ظاهرة التسول بنفس مقدار الاهتمام والحذر من ظاهرة الفقر.

3. المؤثرات البيولوجية (الجسمية)والنفسية والمعرفية والأمنية:

وتشتمل على ما يلي **(د. شلهوب , 2013 , ص258):**

أ-الاضطرابات الجسمية والتشوهات الخلقية الراجعة إلى اضطراب عملية النمو.

ب-الأمراض المزمنة: التي يصاب بها الإنسان مثل السرطان والسكر والضغط ...الخ.

ج-الإصابة بالإعاقة الجسمية: وهي الحالات التي تسبب عجزا كليا أو نسبيا.

د-الشعور بالحرمان والعوز: وتعني عدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية.

هـ-الشعور بالإحباط واليأس والفشل: والتي تؤدي بمجموعها إلى فقدان الأمل في تحسين ظروف الحياة في المستقبل.

و-الإصابة بالأمراض النفسية: مثل القلق والاكتئاب مما يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض التصرفات غير السوية ومنها التسول.

س-التخلف أو الضعف العقلي: ويعني وجود شخص ضعيف العقل إلى من يرعاه فيلجأ إلى التسول.

ح-اضطراب الشخصية وتفككها: وهو الذي يجعل الأشخاص غير سويين في سلوكياتهم ومن بينها التسول.

ط-الإصابة ببعض الأمراض العقلية: مثل الشيزوفرينيا والهلوسة.

أما المؤثرات الأمنية فيمكن إيجازها بالآتي (د. شلهوب , 2013 , ص260-261):

***-ضعف الإمكانات المادية والبشرية للأجهزة المختصة بمكافحة التسول:** مما لا يمكنها من القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة.

***-غالبية المتسولين غير مسجلين جنائيا:** تسجيلهم جنائيا ضرورة أمنية وبعكسه يعني عدم السيطرة لعدم التأكد من شخصياتهم ولعدم امتلاك معظمهم لبطاقات إثبات الهوية.

***-صعوبة تنفيذ الأحكام:** وهي الإحكام الصادرة بحق المتسولين لعدم وجود محل أقامة ثابت لهم.

***-عدم قيام الأجهزة الأمنية الساندة بالمساعدة:** في مكافحة ظاهرة التسول وملاحقة المتسولين مثل أجهزة المرور والنجدة وغيرها.

*-**عدم المواجهة الجدية للظاهرة:** وذلك ألا عند الحاجة إلى أبعاد المتسولين من منطقة معينة أو شارة معين أو أبعادهم عن المناطق السياحية أو المساجد أو عند مرور أحد المؤولين الكبار.

4. رابعا: الآثار المترتبة عن ظاهرة التسول واليات التصدي لها في الدول الإسلامية والعربية:

يترتب على انتشار ظاهرة التسول وتوسعها في المجتمعات المختلفة مجموعة من الآثار منها: الاقتصادية والحضرية والصحية والأمنية وما إلى ذلك لذا وضعت العديد من المعالجات الكفيلة للتصدي لها لا سيما في الدول الإسلامية والعربية وكما يلي :

1.4-الآثار الاقتصادية: لظاهرة التسول العديد من الآثار السلبية على الاقتصادات في دول العالم المختلفة ومنها:

أ-هدر للموارد البشرية: إذ يعد المتسولون طاقات بشرية معطلة لا تسهم في بناء الاقتصاد الوطني

ب-الكسب السريع: إذ أن المتسولون يحصلون على الأموال بدون جهد أو تعب مما يشكل تأثيرا سلبيا على الدخل الفردي في المجتمعات.

ج-هدر وضياع للموارد المالية: إذ يتطلب متابعة وملاحقة المتسولين الكثير من الأموال مما يعني ضياع للموارد المالية التي يمكن أن توجه إلى مشاريع تنموية يستفاد منها المجتمع برمته.

د-يشكلون عبئا على ميزانية الدول: وذلك من خلال إنفاق الدول للأموال على التعليم والصحة وتوفير فرص للعمل لهم بعد خروجهم من السجن عقب انتهاء مدد الأحكام الصادرة عليهم لامتهانهم التسول.

2.4: الآثار الأمنية: ويكون ذلك الأثر من خلال الأتي **(جمال وحنا، 2011 , ص419):**

أ-مخالطة المتسولين للمجرمين: نظرا لقضاء المتسولين أوقات طويلة في الشوارع يعرضهم إلى مخالطة المجرمين مما يساعدهم على ارتكاب الجريمة حتى يتحولون في كثير من الأحيان إلى مجرمين محترفين.

ب-عرقلة عمل الأجهزة الأمنية عن واجباتهم الأساسية: وذلك لانشغال الأجهزة الأمنية في متابعة وملاحقة المجرمين.

ج-عزوف السواح من دخول البلاد: يؤدي انتشار المتسولين في الأماكن السياحية والأثرية ومطاردتهم للسائحين بشكل مقزز مما يدفع السياح إلى العزوف عن العودة إلى زيارة البلاد فتفقد الدولة بذلك موردا مهما من موارد الميزانية العامة للدولة وهو عائدات القطاع السياحي.

3.4: الأثر على الشكل الحضاري: يمثل منظر المتسولين وانتشارهم بملابسهم الرثة الممزقة وبإعاقاتهم المنفرة سواء أكانت طبيعية أو مصطنعة أو الأساليب التي يتبعونها في استدرار عطف

الناس عليهم وملاحقتهم وإلحاحهم على الآخرين يعد شكلا غير حضاري يسيء إلى المجتمع وتأريخه الطويل العريق خاصة أمام الزائرين والوافدين **(د. شلهوب , 2013 , ص262).**

4.4: الآثار الصحية: حتى يستدر المتسولون عطف الناس لهم يقومون بارتداء الملابس البالية والقذرة ويتعمدون اصطناع العاهات ويقضون أكثر أوقاتهم في الشارع متعرضين للأتربة والأبخرة الخارجة من عوادم السيارات وكما يجلسون بجانب أكوام القمامة مما يجعلهم عرضة للإصابة بالإمراض وخاصة المعدية منها, وأيضا يعتبرون ناقلين لها للأشخاص الآخرين **(جمال وحنا, 2011, ص420).**

5,4: آليات التصدي لظاهرة التسول في الدول الإسلامية والعربي: تعد ظاهرة التسول نتاج عدة عوامل لذا فأن علاجها والوقاية منها يتطلب العمل المضني حتى تتحقق النتائج المطلوبة, فالتصدي لهذه الظاهرة وعلاجها يكمن في اتخاذ القرارات والإجراءات الفاعلة للوقاية منها قبل حدوثها ومكافحتها حال حدوثها , ومن أهم هذه الإجراءات على الصعيد الإسلامي والعربي ما يأتي **(د. عرفه , 2007):**

أ–تفعيل فريضة الزكاة.

ب–تبني وتفعيل الوقف طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج–تشجيع أشكال الأنفاق التطوعي.

د–أنشاء قاعدة بيانات للأسر الفقيرة.

هـ–العناية بالإحياء الفقيرة.

و–اقامة مشاريع خيرية.

ح–منح قروض حسنة دون فوائد.

ط–معالجة ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس.

ل–مكافحة ظاهرة العمالة السائبة.

ي–تنمية الوازع الديني لدى المتسولين.

ك–تغيير النظرة المتبادلة بين المجتمع وأطفال الشوارع.

م–تضمين التعريف بالتسول في المناهج الدراسية.

ش–ضرورة قيام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

س–تفعيل دور المواطن في الوقاية من التسول.

ت–الأخذ بنظام الأسر المنتجة.

ذ–تفعيل دور الأجهزة المتخصصة بمكافحة التسول.

ق–تفعيل القوانين والعقوبات الرادعة لممتهن التسول.

ر–عدم توزيع الصدقات في الأماكن العامة.

ز–دعم برامج تشغيل العاطلين عن العمل.

ث–تشجيع الأبحاث الاجتماعية والجنائية والإحصائية.

5. قراءة لظاهرة التسول في العراق

احتل العراق في الآونة الأخيرة المرتبة الأولى بين دول المنطقة من حيث عدد المتسولين في المجتمع وهذا ما أكدته التقارير المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني ووزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية بعد قيامهم بمجموعة من المسوحاة والدراسات الميدانية معززين ذلك بالدلائل الرقمية عن هذه الظاهرة، كما أكد المختصون بهذا الشأن أن ظاهرة التسول في العراق اتسعت وانتشرت بشكل بات يهدد المجتمع ويرجع سبب اتساعها إلى الفقر والبؤس والبطالة والانحراف والجهل والطلاق والتفكك الأسري **(جريدة الناس , 2012)**. وقد أظهرت الدراسات والبحوث الخاصة بهذه الظاهرة في العراق إن هؤلاء المتسولين أصبحوا منتمين إلى شبكات يقودها متعهدون يقومون باختيار النساء وكبار السن والأطفال وخاصة المعاقين منهم لاستمالة عطف الناس , كما أشارت تقارير من الجهات الأمنية المختصة إلى أن التنافس بين هؤلاء المتعهدين وصل إلى إجراء مزايدة بينهم للفوز بالأماكن السكانية المزدحمة أو عند تقاطع الإشارات الضوئية أو بالقرب من المراكز التجارية أو في المناطق السكنية التي تمتاز بارتفاع المستوى ألمعاشي لسكانها مثل مناطق الكرادة والمنصور والشورجة وساحة اللقاء في العاصمة بغداد إلى خمسة ملايين دينار عراقي واعتبروها مهنة تدر عليهم أرباحا من غير جهد أو تعب يعتاش عليها المئات من الشيوخ والنساء والأطفال , فضلا على أن هؤلاء المتعهدون هم الوحيدون لهم الحق بتحديد أماكن تواجد المتسولين ومن ينتقل منهم من مكان إلى أخر ومن يخالف يطرد وقد يصل الأمر إلى التهديد بالقتل **(صبري , https://WWW.amanjordan.org/a-news/wmview.pgp , 2007)**

وتبين من مشاهدة ومتابعة هذه الظاهرة في عموم محافظات العراق أن النسبة الأكبر من المتسولين هم من الأطفال لما شهدته البلاد من أحداث جسيمة في العصر الحديث لم تشهدها دول أخرى, وكان من نتائجها بروز ظاهرة أطفال الشوارع , وبما أن عملية تنشئة الأطفال الاجتماعية هي أهم عملية ذات تأثير كبير عليهم في مختلف مراحلهم العمرية وأيضا أثرها على تشكيل شخصيتهم وبنائها النفسي . ومن خلال عملية التنشئة تلك يكتسب الطفل العادات والتقاليد والقيم السائدة في

المجتمع, كما وتعد الأسرة من أهم وسائط عملية التنشئة الاجتماعية ففيها يتلقى الأبناء المهارات والمعارف التي تكون أساسا لهم في الكبر وتعتبر أبضا الرقيب على وسائط التنشئة الاجتماعية الأخرى. إضافة إلى المناخ الاجتماعي من حيث كونه حضريا او ريفيا وما يتسم به كل مجتمع من صفات وخصائص وثقافة فرعية. لذا تعد ظاهرة أطفال الشوارع في العراق بمثابة القنبلة المعدة للتفجير في أية لحظة وان إعدادهم في تزايد مستمر خاصة وان بعضهم اخذ يسلك طريق الجريمة حيث أشارت الإحصائيات المتوفرة إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون إذ كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة (56%), والتشرد بنسبة (16,5), والتسول (13,9%) , والعنف بنسبة (5,2%), والجنوح (2,9%). كما بين تقرير لمنظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام (2000) إن المنطقة العربية هي الأكثر في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع ومن أهم البلدان (مصر, لبنان, موريتانيا, اليمن, الجزائر, جيبوتي, فلسطين, تونس, العراق, الأردن, المغرب, السودان) **(د. الركابي , 2010 , ص1-2).**

1.5: أسباب انتشار التسول في العراق

لا تختلف أسباب انتشار ظاهرة التسول في العراق عن ما ذكر في الصفحات السابقة من هذا البحث وهي متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغير ها الكثير وسنحاول التطرق إلى كل منها بشيء من التفصيل:

أ-**الأسباب الاقتصادية:** وهي كثيرة وتعددت ويمكن أجمالها بما يأتي:

*-**الفقر** : يعد توفر متطلبات الحياة الكريمة أمرا أساس في استقرار الحياة الأسرية والعكس يعني انهيار النظام الاقتصادي للأسرة وبالتالي تأثيرها السلبي على المجتمع بأسره , والعراق من الدول النفطية الغنية التي باستطاعتها أن تضمن متطلبات الحياة الاقتصادية الكريمة لأفراد المجتمع العراقي لكن واقع الحال يعكس كارثة إنسانية حقيقية تعيشها نسبة كبيرة من الأسر العراقية إذ بعضها يعيش في مستوى خط الفر ودونه لهذا نجد العوائل الفقيرة والمعدمة تعاني من شحة الموارد الاقتصادية وفي صعوبة الأنفاق مما يدفع الكثير منهم إلى مزاولة التسول وآخذه مهنة يسترزقون منها ويعتاشون عليها. وكما هو معلوم أن الفقر من المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات التأثير المتعدد الجوانب الذي يصيب الفرد والمجتمع بكامله، وينتشر في العراق كل أنواع الفقر من فقر مدقع شديد وفقر مدقع وأيضا الفقر النسبي **(الدباغ, بدون, ص3-4)** .

*-**درجة الحرمان:** الحرمان هو أحد الأسباب الاقتصادية التي تؤثر سلبا في حياة الأسرة العراقية تبعا للتطورات الحضارية والمدة الزمنية لذا فأن التباين في مستويات المعيشة في العراق نتيجة

للإحداث والأزمات والحروب والحصار الاقتصادي وتوقف الصادرات النفطية وما يتبعها من شحة العائدات المنتظرة منها مما أثر على تمويل الخزينة العامة للدولة جميعها أضرت المجتمع وزادت من الحرمان الذي تعانيه الأسر العراقية وكما هو واضح في الجدول (1). ويتبين منه إن مستويات الحرمان التي تعيشها الأسر العراقية كبير جدا خاصة في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية وهي ما تعرف بالخدمات الواجب توفيرها من قبل الدولة.

جدول (1) يبين مستويات الحرمان في الأسر العراقية

الميدان	عال	متوسط	منخفض	المجموع
التعليم	31,8	32,5	35,5	100,0
الصحة	20,7	24,2	55,1	100,0
البنى التحتية	58,3	25,5	16,3	100,0
السكان	20,1	27,1	52,7	100,0
محيط الأسرة	40,4	30,2	29,4	100,0
وضعها الاقتصادي	55,1	27,4	17,5	100,0
دليل مستوى المعيشة	31,2	44,8	24,1	100,0

المصدر: 1) وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, (2014-2015) , المجموعة الإحصائية السنوية (2014, 2015), خارطة الحرمان, بغداد , العراق, صفحات متعددة.

(2) –الأعمدة (3,5,7) من عمل الباحثة.

*–**البطالة:** إن للبطالة دور مهم من في انتشار ظاهرة التسول في الدول ولاسيما العراق احدها إذ تعصف به البطالة بشكل كبير جدا كنتيجة للوضع الذي تعيشه البلاد وتظهر البطالة بكل إشكالها الدورية والموسمية والاحتكاكية والمقنعة (**الدباغ، بدون، ص5-8**). والجدول (2) يبين نسب البطالة في الاقتصاد الوطني للمدة (2003-2013) .إذ يشير الجدول إلى إن معدلات البطالة في العراق قد وصلت إلى أرقام خطيرة جدا خاصة وان نسبة السكان في سن العمل تزيد عن (63%) من مجموع السكان في البلاد وتمتد جذور هذه المشكلة في الاقتصاد الوطني إلى عقد التسعينات من القرن الماضي على اثر دخول العراق للكويت والحصار الاقتصادي والحروب التي تبعت هذه القرارات زاد معها عدد العاطلين عن العمل لعدم قدرة الحكومة آنذاك عن توفير فرص العمل مما زاد

من عدد العاطلين عن العمل حتى صار عددهم عام (2003) أكثر من (4) مليون عاطل من أصل (8) ملايين من قوة العمل الموجودة في سوق العمل العراقية وأخذت هذه الأعداد بالتزايد بسبب الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة في البلاد حيث سجلت (28%- 26,8% - 17,5%) للأعوام (2003-2004-2006) على التوالي .

جدول (2) معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013)

السنوات	معدلات البطالة %
2003	28,0
2004	26,8
2005	18,0
2006	17,5
2007	11,7
2008	15,3
2009	11,1
2010	8,3
2011	16,0
2012	11,9
2013	11,1

المصدر: 1) وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , (2003,2011, 2013) , المجاميع الإحصائية للسنوات (2003-2013) , بغداد , العراق , , صفحات متعددة
2)-البنك المركزي العراقي, (2003-2013) , التقارير الاقتصادية لسنوات متعددة , بغداد, العراق, صفحات متفرقة .

بينما سجلت بعد ذلك نسبا منخفضة وصلت عام(2013) إلى (11,1%) فقط إلا أن هذا لا يعد مؤشرا ايجابيا لأنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمؤشرات العالمية للبطالة **(أبو تراب, 2013, ص39-43)**. هذا الوضع السيئ وتفشي ظاهرة البطالة في الاقتصاد الوطني وعدم معالجتها بشكل جدي

أثرت سلبا على وضع الأسر العراقية مما دفع ببعضها إلى زج أبنائها إلى العمل في سن صغيرة جدا أو التسول لسد العوز المادي الذي تعانيه وكما هو مبين في الجدول (3).

*- **مستوى دخل الفرد:** وهو المؤشر الذي يعول عليه في تحديد مستوى المعيشة للفرد داخل الأسرة كونه يمثل نسبة حصة دخل الفرد الواحد من الدخل القومي وبالنسبة للعراق فأنه يعاني من تدني واضح وكبير في مستوى دخل الفرد مما يعني انخفاض في متوسط القدرة الشرائية له مقارنة.

جدول (3) يوضح عمالة الأطفال بعمر (6-14)

فئات العمر	الذكور	الإناث	الإجمالي
7-6	0,5	0,1	0,6
9-8	1,6	0,4	1,0
10	2,2	0,9	3,1
11	3,3	1,6	4,9
12	8,4	2,6	11,0
13	10,7	3,1	13,8
14	16,5	3,7	20,2

المصدر :1) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، (2019)، حالة سكان العراق لعام (2010) - التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية , بغداد , العراق , ص66 .

2)- العمود (4) من عمل الباحثة.

بمستويات القدرة الشرائية للأفراد في الدول المجاورة وبعض الدول في العالم ولنفس الأسباب المارة الذكر, ويبين الجدول (4) معدل القوة الشرائية للفرد الواحد (بالدولار) للعام (2005) فقط وذلك لعدم تمكن الباحثة م الحصول على بيانات أكثر عن ذلك . أن تدني مستوى القوة الشرائية للفرد العراقي تعني زيادة في درجات الحرمان التي يعيشها وهي بالتالي ستشكل دافع قوي لهم في مزاولة

جدول (4) يبين معدلات القوة الشرائية للفرد في العراق وبعض الدول مقيمة بالدولار للعام (2005)

الدول	متوسط القوة الشرائية
العراق	1,73
النرويج	38,45
السويد	29,54
اليابان	29,25
الولايات المتحدة	39,67
فرنسا	29,30
بريطانيا	30,82
الكويت	19,38
البحرين	20,76
عمان	15,26
السعودية	13,82
لبنان	5,83
الأردن	4,61
توس	7,77
تركيا	7,75
الجزائر	6,60
سوريا	4,21
مصر	1,94
إيران	7,52

المصدر: الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2000), تقرير التنمية البشرية للعام 2000, نيويورك, ص333.

التسول في الوقت الذي يذهب فيه العالم باتجاه توفير الرفاهية لأبناء شعوبهم خاصة وإنهم لا يتمتعون بما يتمتع به العراق من موارد اقتصادية تؤهله أن يتقدم عليهم بشكل أكبر ببذل القليل مـــن

التحرك باستغلال الإمكانيات وتفعيل للقدرات البسيطة المتوفرة فيه.

ب-الأسباب الاجتماعية : للأسباب الاجتماعية اثر خاص على انتشار ظاهرة التسول حيث وضع الفقر في مقدمتها على الرغم من كونه احد الأسباب الاقتصادية حتى أصبح هنالك خلط بين الفقر والتسول حيث يقال هذا المتسول فقير محتاج والحقيقة أن الفقر بعيد بأنماطه ومؤشراته عن التسول وله مقياس عالمي وحدود معروفة على العكس من حالة التسول , وعلى العموم فأن التسول يخضع لهذه المؤثرات كونها قرارات عامة تؤثر في السلوك الذي سينهجه الفرد والذي سيكون مخالفا لما هو موجود ومتبع في المجتمع فظاهرة التسول هذه مرفوضة وتخالف كل هذه القرارات خاصة وان المجتمع العراقي من المجتمعات المحافظة لذلك سنتناول أهمها ما يلي :

#-الإدمان: يأخذ موضوع الإدمان على المخدرات اهتمام واسع من قبل المعنيين لما يشكله من خطورة كبيرة على الأفراد بشكل خاص وعلى عامة المجتمع أيضا. وتعد المخدرات والإدمان عليها من أشد المشكلات النفسية والاجتماعية تأثيرا على حياة الإنسان, وقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن البرنامج العالمي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة إلى إن هناك (200) مليون شخص يستخدمون المخدرات في العالم وان (70%) منهم مدمنين أي ما يعادل (30%) من مجموع سكان العالم تقريبا, وان أغلب هؤلاء هم من الشباب وصغار السن, وان ثلث هذه النسبة هم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية **(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية, 2011 , ص161)** . كما وجدت أنواع عديدة من هذه المخدرات منها الطبيعية مثل (الخشخاش والقنب والقات والكوكائيين والبانجو), ومخدرات كيميائية بسيطة مثل (المورفين والهيروين), ومخدرات كيميائية معقدة مثل (المهبطات والمنشطات والمهلوسات) **(الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات , 2016, ص20)** . وكان العراق بلدا نظيفا خاليا من المخدرات لصرامة القوانين التي تطبق على مروجي ومتعاطي هذه المخدرات إلا أن بعد أحداث عام (2003) وما صاحبها من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وانفلات أمنى وغياب الرقابة دلى الحدود العراقية مع دول الجوار صارت السوق العراقية مستقبل كبير للمخدرات الداخلة من دول الجوار وبغاية السهولة. فانتشرت المخدرات على اختلاف أنواعها بين الفئات المعدمة أكثر من غير ها وذلك لرخصها ولما تعانيه هذه الفئة من حالة نفسية متدهورة لذا فأن تزايد أعداد المتسولين زاد مع زيادة حدة انتشار المخدرات.

#-التفكك الأسري: تمثل الأسرة الحجر الأساس لبناء المجتمع وان الاهتمام بها وبمكوناتها الداخلية كأفراد وسد احتياجاتهم يعد أهم العوامل المساعدة في تجاوز المعوقات والمشاكل التي يمكن أن توقف مسيرة التقدم الاجتماعي، لهذا يعتبر التفكك الأسري احد المؤشرات المؤثرة في تصدع باء

المجتمع واغلب أسباب هذه المشكلة هي أسباب مادية كالفقر أو اجتماعية كالزواج غير المتكافئ وتفشي الجهل وهذا يظهر بشكل واضح في المجتمعات المتخلفة, أما المتحضرة فأن جل معاناتها يأتي من الحراك الاجتماعي **(الدباغ , بدون , ص23)** . كما أن التفكك الأسري يمر بستة مراحل هي (مرحلة الكمون, ومرحلة الاستثارة , ومرحلة الاصطدام , ومرحلة انتشار النزاع , ومرحلة البحث عن حلفاء , ومرحلة إنهاء الزواج بالطلاق) **(العبار , 2004 , ص10-26)** . فالطلاق وهو المرحلة الأخيرة يعني انتهاء البناء الأسري وكنتيجة لذلك سيتعرض الأبناء إلى الضياع والتشرد في حالة العوز المادي وخاصة الأطفال منهم. وأصبح العراق في الآونة الأخيرة من الدول التي شهدت حالات كثيرة للطلاق بسبب من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والانفلات ألامني فضلا عن على الأعراف والتقاليد القديمة السائدة في المجتمع العراقي إلى يومنا هذا, وكما هو واضح في الجدول (5) .

جدول(5) يبين حالات الطلاق والزواج في الأسرة العراقية للمدة (2000-2007) ونسب التغيير فيها

السنة	عقود الزواج	نسبة التغيير %	عقود الطلاق	نسبة التغيير %
2000	171134	-	26110	-
2001	155391	(9,2)	29093	11,4
2002	161595	10,3	27601	(5,0)
2003	175571	9,9	20649	(25,1)
2004	262554	49,5	28690	40,0
2005	258259	(1,6)	33348	16,2
2006	234852	(9,0)	35687	7,0
2007	417221	77,7	41536	16,4

المصدر: وزارة العدل, مجلس القضاء الأعلى – الدائرة القانونية, (2000-2007), تقارير وعقود, بغداد, العراق, صفحات متفرقة.

ويظهر من الجدول أعلاه حالات الزواج حافظة على نسب تغييرها وهو ما حصل تقريبا في عقود الطلاق للمدة (2000-2003), أما بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق وارتفاع مستويات الدخل لنسبة كبيرة من الأفراد في العراق أخذت تتزايد معها حالات الطلاق والزواج الثاني , وكذا

الحال بالنسبة للسنوات الباقية وقد سجلت نسب التغيير نسبا سلبية للعامين (2006-2007) (-1,6 , -9,0) على التوالي .

#-التسرب من المدرسة: تعد ظاهرة التسرب المدرسي واحدة من أبرز ملامح التفكك الأسري بسبب الوضع المادي ومظاهر الفقر والعوز مما شجع الأسر إلى دفع أبنائهم على ترك مقاعد الدراسة والعمل والتسرب من المدرسة. فضلا عن ذلك لم يتم تفعيل قانون إلزامية التعليم لذلك سيكون مصير هؤلاء المتسربين أما إلى سوق العمل والذي في الغالب لا يستقبلهم لصغر أعمارهم أو ضعف قابليتهم البدنية او فقدانهم للخبرة الفنية المطلوبة أو إلى التسول والانحراف خاصة بالنسبة للآسر ذات الدخل الواطئ. وكما يبين الجدول (6) أن نسب التسرب لدى الإناث أعلى من الذكور لغاية المرحلة الخامسة أما السادسة فتغيرت النسبة لصالح الذكور, لهذا يعد العراق من الدول التي تعاني من انخفاض معدلات البقاء في التعليم الابتدائي بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تعصف بالبلاد, ومن المشاكل التي تنتج عن ظاهرة التسرب ارتفاع مستويات الأمية بين أفراد المجتمع.

جدول (6) يبين النسب المئوية للتسرب حسب الصف والجنس في المرحلة الابتدائية للأعوام (2001-2007)

المرحلة	الأول		الثاني		الثالث		الرابع		الخامس		السادس	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	1,2	1,2	1,1	1,2	1,3	1,3	1,6	1,8	2,8	3,1	2,6	2,5

المصدر:- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, (2006-2007), النشرات الإحصائية السنوية للمرحلة الابتدائي للسنوات (2006-2007) , بغداد , العراق .

#-ضعف دور الدولة : والذي يعني بناء دور الرعاية الاجتماعية التي تقدم الخدمات لشرائح معينة من المجتمع مثل الأيتام والمسنين والمقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مؤسساتها الاجتماعية لمساعدتهم على الاستمرار بعلاقاتهم الاجتماعية وتهيئة فرص للعيش المناسب واللائق والمضمون لهم , إلا أن هذه الدور والمؤسسات تعرضت للإهمال في عهد النظام البائد مما أدى إلى تشرهم في الشوارع ليصبحوا عبئا على المجتمع حتى إن ما قامت به الحكومات الحالية من تجديد في وفتح دور جديدة لإعادة استيعابهم وجمعهم مرة أخرى لم تكن بالمستوى المطلوب وكما هو موضح في الجدول(7).

جدول (7) يبين أعداد المستفيدين من دور الرعاية الاجتماعية للأحداث والإناث وحسب الحالة الاجتماعية والصحية وفئات العمر والجنس للعام (2007)

الحالة الاجتماعية	4 سنة	%	6 سنة	%	9 سنة	%	12 سنة	%	15 سنة	%	المجموع
فاقد الأب	2	1,2	19	11,4	36	21,6	46	27,7	63	37,9	166
فاقد إلام	–	–	3	8,6	11	31,4	13	37,1	8	22,8	35
فاقد الأبوين	5	27,7	5	27,7	3	16,6	2	11,1	3	16,6	18
مجهول الأبوين	2	8,7	3	13,0	5	21,7	10	43,4	3	13,1	23
عوق أحد الوالدين أو كلاهما	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مرض مزمن أحد الوالدين أو كلاهما	1	8,3	2	16,6	3	25,0	3	25,0	3	25,0	12
سجن أحد الوالدين او كلاهما	2	12,5	2	12,5	4	25,0	4	25,0	4	25,0	16

طلاق	6	8,5	14	19,7	17	23,9	17	23,9	17	23,9	71
هجر	3	42,9	1	28,5	2	8,5	–	–	1	14,2	7
افتراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تشرد أو تسول	–	–	–	–	2	100,0	–	–	–	–	2
أخرى	2	8,7	10	13,0	10	23,4	6	26,1	2	8,6	23
المجموع	23	–	93		93		101		104		373

المصدر :1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2007), تقرير إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة (2007), بغداد, وزارة التخطيط, صفحات متفرقة .

2) الأعمدة (3,5, 7,9,11) من احتساب الباحثة.

ج-الأسباب البيولوجية والنفسية والمعرفية:

ومنها ما يلي **(النجار, 2012, ص33):**

@-العوق: يعد العوق احد أسباب انتشار التسول في العراق أنهم فئة تعاني من الإهمال الواضح بالسبة لهم والتهميش الاجتماعي ما يزيد من تدهور واضح في حالتهم النفسية, ومن أهم أنواع العاهات (الضمور الكلي, القزمية, التشوه الخلقي, شلل الأطراف السفلية, الشلل الدماغي, متلازمة الدوشين, تحديد حركة اليدين, شلل الأطفال, تشوه الفقرات العنقية, بتر احد الأطراف) وفي العراق لا تزال عملية احتواء هؤلاء الفئة م قبل الدولة لضعف الطاقة الاستيعابية لمعاهد العوق على سبيل المثال إذ بلغت نسبة المستفيدين من المعوقين حوالي (64%) من استيعاب المعاهد في الوقت الذي يؤكد إن أعداد المعوقين أعلى من ذلك بكثير. أن هذه الدور والمؤسسات تعرضت للإهمال في عهد النظام البائد مما أدى إلى تشرهم في الشوارع ليصبحوا عبئا على المجتمع حتى إن ما قامت به الكومات الحالية من تجديد وفتح دور جديدة لإعادة استيعابهم وجمعهم مرة أخرى لم تكن بالمستوى المطلوب وكما هو موضح في الجدول (8).

@-الإصابة ببعض الأمراض المزمنة: مثل القلق والاكتئاب والعزلة وهي من إفرازات الأوضاع التي يمر بها البلد وحياة البؤس والشقاء والتهميش.

@-التخلف العقلي: وهو الشخص الناقص الأهلية نتيجة الضعف أو النقص الحاد في قواه العقلية وهم فئة موجودة في المجتمع العراقي.

@-الإصابة بالأمراض العقلية: وهم المصابون بالشيزوفرينيا والهلوسة السمعية والبصرية التي تدفع الشخص إلى التسول في حال فقدان الرعاية من الأهل أو الدولة.

د-الأسباب الأمنية:

ويمكن أجمالها بالاتي **(الدباغ, بدون, صفحات متعددة):**

$-جميع المتسولين غير مسجلين في السجلات الجنائية للدولة العراقية.

$-لم يصدر أي حكم ضد أيا من المتسولين لعدم تفعيل القانون الخاص بذلك.

$-عدم التعاون بين الأجهزة الأمنية في مكافحة التسول وملاحقة المتسولين.

$-لم تتخذ الدولة أية إجراءات جدية في مواجهة هذه الظاهرة إلا عند الحاجة إلى أبعاد المتسولين عن ألاماكن السياحية خاصة في النجف وكربلاء في مواسم الدينية والذي عرف هذا النوع من التسول بالتسول السياحي, أو عند مرور احد المسئولين السياسيين في طريق ما ...الخ.

جدول (9) يبين أعداد المستفيدين والطاقة الاستيعابية لمعاهد العوق العقلي

المحافظة	الذكور	%	إناث	%	المجموع	الاستيعاب
بغداد	291	72,0	113	27,9	404	620
بابل	23	58,9	6	15,4	39	40
الديوانية	32	71,1	13	28,9	45	100
كربلاء	35	70,0	15	30,0	50	70
النجف	42	80,7	10	19,2	52	75
واسط	24	85,7	4	14,3	28	50
البصرة	22	62,8	13	37,1	35	50
السماوه	36	61,0	23	38,9	59	135
كركوك	16	69,6	7	30,4	23	30
نينوى	31	67,4	15	32,6	46	80
الانبار	20	28,8	14	41,2	34	60
المجموع	594		243		837	1315

المصدر:1) وزارة العدل, (2008), مجلة العمل والمجتمع, العدد الرابع, بغداد, وزارة, صفحات متفرقة.

(2)-الأعمدة (3,5) من عمل الباحثة.

2.5: الآثار المترتبة ع ظاهرة التسول في العراق:

تأتي ظاهرة التسول بمجموعة كبيرة من الآثار السلبية على المجتمع العراقي وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية ويمكن إجمالها بالاتي:

أ-استمرار البطالة والخمول والكسل وعدم الرغبة في العمل لكونهم يحصلون على الربح والفائدة السريعة دون جهد يذكر.

ب-الذل والاهانة التي يتعرض لها المتسول من بعض الناس خاصة في حالة إلحاح المتسول بالكلام للحصول على عطف الناس وعطائهم.

ج-تشويه صورة البلاد من خلال تواجد هؤلاء المتسولين في ألاماكن السياحية مثل كربلاء والنجف وأيضا التجارية مثل بغداد والبصرة.

د–تصاعد معدلات الجريمة كالسرقة والخطف القتل حيث اتجه الكثير من المتسولين إلى طريق الإجرام للحصول على مبتغاهم المادي.

هـ–وقوع بعض المسولين في فخ الشبكات الإرهابية لاستغلالهم في تنفيذ عملياتهم الإجرامية.

و–أصبحت مكافحة ظاهرة التسول وملاحقة المتسولين من أسباب الهدر والضياع للمال العام.

3.5: المعالجات المقترحة لظاهرة التسول في العراق

بغية مكافحة ظاهرة التسول ومعالجة أثارها المختلفة ينبغي على الحكومة العراقية القيام بمجموعة من الإجراءات الوقائية لتخليص المجتمع منها كونها ظاهرة غير حضارية لا تليق بالعراق وتأريخه الكبير, ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

أ–العمل الجاد في مكافحة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص للعمل حتى يتوفر الاستقرار المادي لكافة أفراد المجتمع وخاصة العوائل الفقيرة والمتعففة.

ب–العمل على معالجة مشكلة التفكك الأسري والحد من حالات الطلاق.

ج–إنشاء المدارس الحديثة والاهتمام بالتعليم عموما والتعليم الفني خصوصا ومنع ظاهرة التسرب من المدارس ومعاقبة الوالدين الذين يشجعون أبنائهم على ترك الدراسة.

د–إنشاء دور الرعاية الاجتماعية للأيتام وذوي الحاجات الخاصة لانتشالهم من التشرد والضياع وتزويدها بالكوادر التربوية المتخصصة والأمينة لتوفير الحماية لهم.

هـ–إنشاء هيئات ومؤسسات مهمتها مراقبة ومتابعة أطفال الشوارع.

و–البحث الدقيق والجاد في كل حالة من حالات التشرد والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها

ح–تشديد الرقابة على دور الرعاية وخاصة تلك التي تأوي المعنفات.

ط–المساهمة بنشر الوعي الاجتماعي بمخاطر هذه الظاهرة من خلال الأعلام ووسائله المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية.

ل–توجيه الدعم المباشر للأسر الفقيرة والمتعففة لمساعدتهم على توفير الاستقرار المادي وإعادة النظر بقانون الضمان الاجتماعي إذ انه لا يفي بالغرض المطلوب.

ي–العمل على دعم الجمعيات المتخصصة بكل القدرات والإمكانيات للحد من هذه الظاهرة.

ك–دعم الباحثين والمختصين لإعداد البحوث والدراسات التي من شأنها ان تقاوم هذه الظاهرة قبل ظهورها وان ظهرت تعطي العلاج للحد منها ومن مخاطرها.

م–تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بظاهرة التسول وخاصة المتعلقة بالطفل والمرأة ودعم الجهات المعنية لتطبيقها والعمل بها.

ش–تفعيل قانون إلزامية التعليم ومحاسبة العوائل التي تخفي البيانات الخاصة بأبنائهم لمنعهم من التعليم

س–مكافحة تجارة المخدرات بكافة أنواعها وملاحقة المتعاملين بها للوصول إلى أوكارهم والأماكن التي يتعاطون بها.

ت–الحد من ظاهرة العنف المنزلي من خلال إصدار القوانين الكفيلة بذلك.

ذ–زيادة حصة الفرد من الدخل القومي والعمل على تقليل الفوارق في مستويات الدخول وذلك عن طريق تنمية الإنتاج الوطني والاستعانة بالموارد البشرية المعطلة مما يقلل من حالات الفقر حيث لا تزيد حصة الفرد من الدخل القومي في العراق عن (1730) دولارا سنويا وهي أوطأ النسب الدولية في العالم.

6. الاستنتاجات والتوصيات

1.6: الاستنتاجات: خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات وكما يلي:

أ–انتشار ظاهرة التسول في عموم دول العالم كافة وخاصة النامي منه وذلك بسبب من تفشي الفقر والبطالة والجهل وتصدع البناء الأسري داخل هذه المجتمعات.

ب–تضافرت مجموع الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وسيكولوجية ونفسية ومعرفية على انتشار ظاهرة التسول في العالم.

ج–خافت ظاهرة التسول مجموعة من الآثار والمشكلات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

د–برزت ظاهرة التسول في العراق منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وزادت اتساعا وصولا إلى يومنا هذا.

هـ–تفاعلت الظروف الاقتصادية الصعبة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض حينها على البلاد ونقص العوائد النفطية على ازدياد أعداد المتسولين في العراق وأيضا ما تبعها بعد عام (2003) من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

و–افرز انتشار ظاهرة التسول وتزايد أعداد المتسولين العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على المجتمع بكامله.

2.6: التوصيات:

لا تتعدى التوصيات عن المعالجات المقترحة لمعالجة ظاهرة التسول وما تخلفه وبشكل جدي وفعال.

7. قائمة المراجع

1,7: الكتب

1-السروجي، طلعت مصطفى، (1992), ظاهرة الانحراف بين التبرير والمواجهة, بدون طبعة, القاهرة, مصر.

2- العبار، موزة احمد، (2004), الطلاق-دراسة ميدانية على مجتمع الأمارات, بدون طبعة, الإمارات.

3- بدري، احمد زكي، (1982), معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بيروت, لبنان .

4- جمال، حبيب وحنا، مريم, (2011), الخدمة الاجتماعية المعاصرة, بدون طبعه, الإسكندرية, مصر, المكتب الجامعي الحديث.

5- د. غانم، عبدالله, (2000), أسباب جنوح الإحداث في مدينة الرياض, بدون طبعه, الرياض, السعودية.

6- محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي, (1988), معجم لغة الفقهاء, دار النفائس للطباعة والنشر, بيروت, لبنان.

2,7: البحوث المنشورة:

1- أبو تراب، تغريد قاسم, (2013), السياسات الإقليمية لدول الجوار الجغرافي وأثرها على الوضع الاقتصادي في العراق "قطر وتركيا أنموذجا", بحث منشور في: مجلة الخليج العربي, المجلد (43), العدد (3), البصرة, العراق .

2- إسماعيل، ريم عبد الوهاب, (2013), ظاهرة تسول الأطفال -دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل, بحث منشور في : مجلة دراسات موصلية, العدد(42), الموصل , العراق.

3- الدباغ، قاسم عبود, (2010)، التسول والانحراف عند الأطفال في العراق, بحث مقدم إلى: وزارة التخطيط – دائرة التنمية البشرية – قسم سياسات التنمية الاجتماعية , بغداد , العراق.

4- د. الركابي، رائد بايش، (2010), اطفال الشوارع ...قنابل موقوته – دراسة مقدمة إلى: جامعة بغداد – قسم علوم تربوية ونفسية, بغداد, العراق.

5- النجا، احمد فتحي، (2012), أطفال الشوارع الواقع والمخاطر وطرق المواجهة , بحث منشور في: المركز الدولي للأبحاث والدراسات – مداد, السعودية, المركز الدولي للأبحاث والدراسات.

6- د. شلهوب هيفاء بنت عبد الرحمن، (2013), معوقات مكافحة التسول في المملكة العربية السعودية –دراسة تطبيقية على الأخصائيين في أجهزة مكافحة التسول, بحث منشور في, المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب , المجلد (29) , العدد (57) , الرياض السعودية.

7- د. علام، ابتسام، (2002), الجماعات الهامشية دراسة انثر بيولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة, بحث مقدم إلى : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ضمن مشروع (توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع), جامعة القاهرة, كلية الآداب, القاهرة, مصر.

8- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، (2011), العمل والحياة, بحث منشور في: مجلة العمل والمجتمع , العدد الرابع , بغداد , العراق .

3.7: الرسائل والاطاريح

1- عبد المتعال صلاح الدين، (1964) , اثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث مع دراسة تطبيقية على فئة جامعي أعقاب السجائر بمدينة القاهرة , رسالة ماجستير مقدمة إلى : جامعة القاهرة –مجلس كلية الآداب, القاهرة, مصر .

4.7: المواقع الالكترونية:

1- العزاوي, محمد, ما أثر التفكك الأسري على المجتمع, حلقة حوارية, على الموقع الالكتروني https://WWWradiodijla.com:

2- صبري، احمد, (2007), التسول في العراق مهنة يديرها متعهدون محترفون تدر أرباحا يعتاش عليها مئات الأطفال والشيوخ والنساء , وعلى الوقع الالكتروني:

htt://WWW.amanjordan.org/a-news/wmview.pgp?ArtID=12050

5.7: صحف ومنتديات

1- جريدة العرب القطرية، (2012), التسول ظاهرة عابرة للحدود الغنية والفقيرة- ملحق العرب حوادث, العدد(8677), قطر .

2- جريدة الناس، (2012), شبكات من المتسولين تنتشر في العاصمة بغداد, بغداد, العراق .

3- د. عرفه، محمد، (2007), كيفية التصدي لظاهرة التسول وعلاجها, بحث منشور في: الجريدة الاقتصادية, العدد(5149), السعودية.

4- وزارة العدل، (2008), التسول, بحث منشور في: مجلة العمل والمجتمع, العدد الرابع , بغداد, العراق.

5-منتديات الإصلاح التربوي العام، (2009), التسول أسبابه وعلاجه.

6,7: جهات حكومية

1- الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2000), تقرير التنمية البشرية للعام 2000 , نيويورك.

2-البنك المركزي، (سنوات متعددة), التقارير الاقتصادية لسنوات متعددة , بغداد , العراق .

3- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، (2019), حالة سكان العراق لعام 2010 – التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية , الأمم المتحدة, مكتب العراق .

4-الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات، (2016), المخدرات وتأثيرها على المجتمع , بغداد , العراق .

5- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2003-2013), المجاميع الإحصائية للسنوات (2003-2013), بغداد, العراق.

6- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2006-2007), النشرات الإحصائية السنوية للمرحلة الابتدائي للسنوات (2006-2007), بغداد , العراق .

7- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، (2007), تقرير إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2007, بغداد, وزارة التخطيط, صفحات متفرقة.

8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, (2014-2015), خارطة الحرمان - المجموعة الإحصائية السنوية, بغداد, العراق.

9- وزارة العدل، (2000-2007), مجلس القضاء الأعلى – الدائرة القانونية, بغداد, العراق.